المقدمة

ما هو الناتج المحلى الإجمالى

تيم كلين
Tim Callen

يستخدم

العديد من المهن فى العادة كلمات مركبة من أوائل حروف كلمات أخرى. فالبنسبة للأطباء والمحاسبين ولاعبى البيسبول، فالحروف MRI (أشعة الرنين المغنطيسى)، و GAAP (قواعد المحاسبة المقبولة لدى الجميع)، و ERA (متوسط التشغيل المكتسب)، على التوالى لا تحتاج لتفسير. بيد أنه بالنسبة لشخص غير مطلع على هذه المجالات تصبح هذه الحروف، بدون تفسير، عقبة كؤودا أمام فهم أفضل للموضوع المطروح.

ولا يختلف علم الاقتصاد عن ذلك. فالاقتصاديون يستخدمون العديد من هذه الكلمات المركبة من حروف أولى. ومن أكثرها انتشارا GDP، وهى تعنى الناتج المحلى الإجمالى. وكثيرا ما تُذكر فى الصحف، وفى أخبار التلفيزيون، وفى تقارير الحكومات، والبنوك المركزية، ومجتمع الأعمال. وقد أصبحت تُستعمل على نطاق واسع كمؤشر على مدى سلامة الاقتصاد الوطنى والعالمى. وعندما يكون الناتج المحلى الإجمالى آخذ فى النمو، خاصة عندما يمثل التضخم مشكلة، يغدو أن العمال ومجتمع الأعمال بصفة عامة أفضل حالا منهم عندما لا يكون كذلك.

قياس الناتج المحلى الإجمالى

يقيس الناتج المحلى الإجمالى القيمة النقدية للمنتجات والخدمات النهائية – أى تلك التى يشتريها المستخدم الأخير– التى تُنتج فى بلد ما فى فترة زمنية معينة (لنقل ربع سنة أو سنة). إنه يحسب كل الناتج المتولد فى داخل حدود بلد ما. ويتكون الناتج المحلى الإجمالى من سلع وخدمات تُنتج للبيع فى السوق ويشمل أيضا بعض المنتجات غير السوقية مثل الدفاع أو خدمات التعليم التى توفرها الحكومة. وهناك مفهوم بديل هو الناتج القومى الإجمالى أو (GNP)، وهو يحصى جميع إنتاج المقيمين فى بلد ما. وهكذا، فإنه إذا كان هناك مصنع فى الولايات المتحدة يملكه ألمان، فإن ناتج هذا المصنع سيدرج فى الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة ولكنه سيدرج فى الناتج القومى الإجمالى لألمانيا.

ولا يدرج كل النشاط الإنتاجى فى الناتج المحلى الإجمالى فعلى سبيل المثال، لا يدرج العمل بلا أجر (مثل العمل الذى يُؤدى فى المنزل أو بواسطة متطوعين) وأنشطة السوق السوداء فى الناتج المحلى الإجمالى لأن من الصعب قياسها وتقييمها بدقة. وهذا يعنى، على سبيل المثال، أن الخباز الذى ينتج رغيفا من الخبز لأحد العملاء يسهم فى الناتج المحلى الإجمالى، ولكنه لا يسهم فى الناتج المحلى الإجمالى إذا خبز نفس الرغيف لأسرته.

وعلاوة على ذلك، فإن «إجمالى» الناتج المحلى لا يأخذ فى اعتباره استهلاك الآلات والمبانى وما شابه (ما يسمى الموجودات الرأسمالية) المستخدمة فى إنتاج الناتج. فإذا ما خصمنا هذا الاستنفاد للموجودات الرأسمالية، الذى يسمى إهلاك، من الناتج المحلى الإجمالى، فسنحصل على الناتج المحلى الصافى.

من الناحية النظرية، يمكن النظر للناتج المحلى الإجمالى بثلاث طرق مختلفة.

- **نهج الإنتاج** – ويجمع «القيمة المضافة» فى كل مرحلة من مراحل الإنتاج، حيث يتم تعريف القيمة المضادة بأنها إجمالى المبيعات ناقصا قيمة المدخلات الوسيطة فى عملية الإنتاج. فعلى سبيل المثال، يمثل الدقيق مدخلا وسيطا والخبز هو المنتج النهائى، أو تمثل خدمات المهندس المعمارى مدخلا وسيطا ويمثل المبنى والمنتج النهائى.
- **نهج الإنفاق** ويجمع قيمة المشتريات التى قام بها المستخدمون الأخيرون – على سبيل المثال، استهلاك الطعام، والتلفزيونات، والخدمات الطبية من جانب الأسر المعيشية، والاستثمارات فى الآلات بواسطة الشركات، ومشتريات السلع والخدمات بواسطة الحكومة والأجانب.
- **نهج الدخل** ويجمع الدخول المتولدة من الإنتاج – على سبيل المثال، المكافآت التى يتلقاها الموظفون وفائض تشغيل الشركات (تقريبا المبيعات وخصوما من التكاليف). وتحسب الوكالة القومية للإحصاءات عادة الناتج المحلى الإجمالى لبلد ما، وهى تجمع المعلومات من عدد ضخم من المصادر. بيد أنه عند القيام بهذا الحساب، فإن أغلب البلدان تتبع معايير دولية ثابتة. والمعيار الدولى لقياس الناتج المحلى الإجمالى مدرج فى «نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣»، الذى صنفه صندوق النقد الدولى، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى، والأمم المتحدة والبنك الدولى.

الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى

أحد الأمور التى يرغب الناس فى معرفتها حول الاقتصاد هو ما إذا كان الناتج الإجمالى من السلع والخدمات ينمو أم ينكمش. ولكن نظرا لأن الناتج المحلى الإجمالى يُحسب بالأسعار الحالية أو الاسمية، فإن المرء لا يستطيع مقارنة فترتين إلا بعد إجراء تصحيحات لمراعاة التضخم. ولتحديد الناتج المحلى الإجمالى «الحقيقى»، يجب تصحيح قيمته الاسمية لتؤخذ فى الاعتبار تغيرات الأسعار بما يسمح لنا بمعرفة ما إذا كانت قيمة الناتج قد ارتفعت بسبب زيادة الإنتاج أو لمجرد أن الأسعار قد ارتفعت. وتُستخدم أداة إحصائية تسمى «معامل

خفض التضخم» لتعديل الناتج المحلى الإجمالى من الأسعار الاسمية إلى الأسعار الثابتة.

والناتج المحلى الإجمالى مهم لأنه يوفر معلومات عن حجم الاقتصاد وكيفية أدائه. ويستخدم نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى كثير من الأحوال كمؤشر للصحة العامة للاقتصاد. وبشكل عام، فإن الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى تفسر كعلامة على أن الاقتصاد سيبلى بلاء حسنا. فعندما ينمو الناتج المحلى الإجمالى بقوة، يرجح أن يزداد التوظيف لأن الشركات تستخدم المزيد من العمال لمصانعها وتزداد الأموال فى جيوب الناس. وفى الوقت الحالى، تتجه المخاوف للاتجاه المضاد. فبعد عدة سنوات من نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بقوة بشكل استثنائى، يمر العديد من البلدان بفترة تباطؤ، ويُقدّر أن الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى قد تراجع فى عدد من البلدان الصناعية فى أرباع العام الأخيرة. ولكن نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى يتحرك فى دورات على مرّ الزمن. فالاقتصادات تمر أحيانا بفترات من الازدهار، وأحيانا أخرى لفترات من النمو البطىء أو حتى الركود (مع تعريف الأخير أحيانا كربعين متتاليين من العام يتراجع فيهما الإنتاج). ففى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حدثت ست فترات من الركود مختلفة فى أمدها وشدتها فيما بين عام ١٩٥٠ و ٢٠٠٧ (انظر الشكل). وينبه المكتب القومى للأبحاث الاقتصادية لتواريخ دورات الأعمال فى الولايات المتحدة.

مقارنة الناتج المحلى الإجمالى لبلدين

يقاس الناتج المحلى الإجمالى بعملة البلد المعنى. وهذا يتطلب تعديلا عند محاولة مقارنة قيمة الناتج فى بلدين باستخدام عملات مختلفة. والأسلوب المعتاد هو تحويل قيمة الناتج المحلى الإجمالى لكل بلد إلى دولارات أمريكية ثم المقارنة بينهما. والتحويل إلى دولارات يمكن أن يتم إما باستخدام الأسعار السائدة فى السوق – أى تلك السائدة فى سوق الصرف الأجنبى – أو بسعر صرف تعادل القوة الشرائية. وسعر صرف تعادل القوة الشرائية هو السعر الذى يجب أن تحول به عملة أحد البلدان إلى عملة بلد آخر لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات فى كل بلد (انظر «عودة للأساسيات» فى عدد مارس ٢٠٠٧ من مجلة التمويل والتنمية).

النمو والفجوات

فى الأساس أخذ الناتج الاقتصادى للولايات المتحدة، مقيسا بالناتج المحلى الإجمالى المصحح لمراعاة التضخم، ينمو منذ عام ١٩٥٠، فيما عدا ست فترات ركود تباينت آمادها وشدتها.

(التغيير السنوى فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، نسبة مئوية)

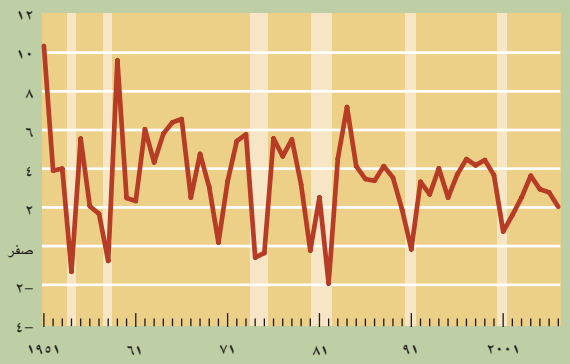

المصدر: صندوق النقد الدولى، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمى.
ملاحظة: تمثل المساحات الباهته التظليل فترات الركود عندما يتراجع الإنتاج. وتواريخ فترات الركود حددها المكتب القومى للأبحاث الاقتصادية، وهو منظمة خاصة.

وهناك فجوة واسعة بين أسعار الصرف المستند إلى السوق وأسعار الصرف المبنية على تعادل القوة الشرائية (P) فى الأسواق الناشئة والبلدان النامية. ففى أغلب الأسواق الناشئة والبلدان النامية، تبلغ النسبة بين سعر صرف السوق وأسعار صرف الدولار الأمريكى طبقا لتعادل القوة الشرائية ما بين ٤,٢. والسبب فى هذا هو أن السلع والخدمات غير المتداولة تميل لأن تكون أرخص فى البلدان منخفضة الدخل عنها فى البلدان مرتفعة الدخل– فعلى سبيل المثال، فإن قص الشعر فى نيويورك أكثر تكلفة منه فى بيشكك– حتى لو كانت تكلفة صنع السلع المتداولة، مثل الآلات، واحدة فى البلدين. وبالنسبة للبلدان المتقدمة، تميل أسعار صرف السوق وأسعار صرف تعادل القوة الشرائية إلى أن يكونا أكثر تقاربا. وتعنى هذه الاختلافات أن الأسواق الناشئة والبلدان النامية يكون لديها إجمالى ناتج محلى مقدر بالدولار أعلى عند استخدام سعر صرف تعادل القوة الشرائية.

وينشر صندوق النقد الدولى مجموعة متنوعة من بيانات الناتج المحلى الإجمالى على موقعه على الإنترنت (www.imf.org). كما تحس المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى أيضا المقاييس العالمية والإقليمية لنمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى. وهذه تعطى فكرة عن مدى سرعة أو بطء نمو الاقتصاد العالمى أو الاقتصادات فى إقليم معين من العالم. وتُقدّر الإجماليات كمتوسطات مرجحة للناتج المحلى الإجمالى فى البلدان فرادى، بأوزان تعكس حصة كل بلد فى الناتج المحلى الإجمالى فى المجموعة (مع استخدام سعر صرف تعادل القوة الشرائية لتحديد الأوزان المناسبة). وهكذا، فعلى سبيل المثال، تتصور النسخة المنقحة من «آفاق الاقتصاد العالمى» التى يصدرها صندوق النقد الدولى، أن الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى العالمى سينمو بنسبة ٢,٢ فى المائة فى عام ٢٠٠٩، مسجلا هبوطا كان من ٣,٧ فى المائة لهذا العام (و ٥ فى المائة فى عام ٢٠٠٧). ومن المتوقع أن تنكمش الاقتصادات المتقدمة لأول مرة على أساس سنوى منذ الحرب العالمية الثانية.

ما لا يكشفه الناتج المحلى الإجمالى

من المهم أيضا أن يفهم ما لا يمكن للناتج المحلى الإجمالى أن يقوله لنا ذلك، أن الناتج المحلى الإجمالى ليس مقياسا لمستوى المعيشة الكلى أو لرفاه فى بلد ما. وعلى الرغم من أن التغييرات فى ناتج السلع والخدمات للفرد (نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى) كثيرا ما تستخدم كمقياس لما إذا كان المواطن المتوسط فى بلد ما فى حال أفضل أو أسوأ، إلا أنه لا يحيط بأشياء قد تعتبر مهمة بالنسبة للرفاه بشكل عام. وهكذا، فعلى سبيل المثال، قد تأتى زيادة الناتج على حساب الأضرار بالبيئة أو تكاليف خارجية أخرى، مثل الضوضاء. أو قد يتضمن تقليل وقت الفراغ أو استنفاد موارد طبيعية غير متجددة. وقد تعتمد نوعية الحياة أيضا على توزيع الناتج المحلى الإجمالى بين المقيمين فى بلد ما، وليس على مجرد المستوى الكلى. ولمحاولة آخذ مثل هذه العوامل فى الحسبان، تعد الأمم المتحدة مؤشرا للتنمية البشرية يرتب البلدان ليس فقط على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، بل أيضا على أساس عوامل أخرى مثل طول العمر المتوقع، وإجادة القراءة والكتابة، والالتحاق بالمدارس. وقد بُذلت محاولات أخرى لمراعاة بعض النقائص فى الناتج المحلى الإجمالى، مثل «مؤشر التقدم الحقيقى» ومؤشر إجمالى السعادة القومية، ولكن هذه أيضا لها منتقدوها. ■

تيم كالين رئيس شعبة فى دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى فى صندوق النقد الدولى.